منظمات المجتمع المدني وأزمة الحوار المجتمعي
" المسئوليات والتحديات "

إعداد

أ.د/ هناء عبد التواب ربيع أبو العينين
الأستاذ بقسم التنمية والتخطيط
كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم

أولاً: مقدمة :

لقد شهد العالم العربي منذ نهاية ٢٠١٠ اندلاع عدد من الثورات الشعبية في عدد من الدول نجحت بعضها في تغيير النظام والبدء بمرحلة جديدة وحقق بعضها الأخر تقدماً ملحوظاً من خلال الدخول في مرحلة التغيير فيما شهد البعض محاولات إجهاض مستمرة للثورة . وقد أدى ذلك إلى زيادة درجة الاحتقان السياسي والاجتماعي داخل المجتمعات نتيجة لتعارض المصالح بين القوى والاستقطاب السياسي والديني مما تطلب معه تعاون وتضافر كل الجهود والتخصصات والمنظمات ومنها منظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى خلق حالة من الحوار المجتمعي بين مختلف القوى السياسية والطوائف المجتمعية على الصعيدين الرسمي والشعبي.

ويرجع الاهتمام بالمجتمع المدني خلال السنوات الأخيرة إلى طبيعة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المجتمعات العربية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين والسنوات الأولى للقرن الحادي والعشرين، هذا بالإضافة إلى التغيرات الجذرية التي شهدها العالم سواء على الصعيد السياسي فيما أسماه عالم السياسة "**صموئيل هانتنجتون**" بالموجة الثالثة من الديمقراطية أو على الصعيد الاقتصادي والذي يتمثل في الانتقال من عصر الصناعة التقليدية إلى عصر إنتاج المعرفة وصناعة المعلومات، وما أدى إليه هذا التحول من تغييرات اجتماعية وثقافية استلزمت على حد تعبير "**الفين توفلر**" في كتابة "**تحول السلطة**" ضرورة إعادة بناء النظم السياسية المعاصرة حيث يؤكد أن تغير البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمع يتطلب بنياناً سياسياً واجتماعياً جديداً يتوافق مع المستجدات الحالية، فالحديث عن المجتمع المدني على الرغم من كونه نتاجاً للفكر الغربي في القرن التاسع عشر فإنه جديد نسبياً في الأدبيات العربية ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن المثقفين العرب قبلوا الدولة والدور الذي قامت به منفردة في قيادة المجتمع لفترة طويلة[١].

ولم يكتف المثقفون بذلك بل جعلوا من برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بؤرة اهتمامهم الفكري والبحثي. فكانت كتاباتهم منصبة على موضوعات صارت الدولة فيها هي الطرف الأساسي مثل الدولة والمجتمع، الدولة والتنمية، وكانت النظرة إلى المجتمع على أنه مجرد "**جماهير مقابل سلطة**" لكن في المرحلة اللاحقة نظر إلي المجتمع المدني بوصفه أداة للتغيير[٢]. مما فرض حتمية إحداث تغييرات جذريه في منظمات المجتمع المدني فتفعيل دورها واشراكها أصبح جزءاً أساسياً في فلسفه المجتمع وأصبح للجهود الأهلية أهميتها في التنمية والتقدم وأصبحت الجمعيات الأهلية مكون رئيسي من مكونات المجتمع المدني[٣].

ففي البداية جاء الحديث عن دور المجتمع المدني متأثراً إلي حدٍ بعيد بدراسات وتجارب لدول أخري تشابهت ظروفها مع مصر واستطاع في بعض الدول أن يحفظ توازن المجتمع في مرحلة التحول السياسي والاقتصادي إذ نجح في بعض الحالات وأخفق في حالات أخري .

وظهرت دراسات تؤكد علي أهمية دراسة الدور ألقيمي والثقافي للمجتمع المدني وتزامن هذا مع بداية الاهتمام بالمشاركة المجتمعية ودورها في عملية التنمية. وهنا ظهر الحوار المجتمعي باعتباره التعبير الأمثل عن المشاركة واستجابة لدعوة الكثير من المفكرين وقادة الرأي إلى إنشاء لجان للحوار باعتباره الضمان لترسيخ الأمن والاستقرار بجميع أبعاده في المجتمع(٤). من هنا نجد أن الحوار البناء يعد ظاهرة صحية في المجتمع وركيزة فكرية وثقافية ووسيلة يستطيع الفرد من خلالها أن يوصل ما يريده من أفكار إلى الآخرين بالحجة والبرهان.

وتشير الورقة في مقدمتها إلى إن المشكلة تكمن في افتراض أساسي هو " **أن منظمات المجتمع المدني هي مرآة المجتمع تحمل آماله وتحمل أيضاً أمراضه ومشاكله وأنه لا سبيل إلى النظر إليها ككتلة صماء إذ لا وجود لديمقراطية حقيقية من دون مجتمع مدني قوي وفاعل، لذا فان من أهم وظائفها في الوقت الحاضر هي العمل على إرساء قواعد الحوار المجتمعي**".

وتحاول هذه الورقة تقديم رؤية للدور الذي يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدني والتحديات المرتبطة بقدرتها على إدارة الحوار المجتمعي . وتتحدد الإشكالية في الإجابة على تساؤل مؤداه" **إلى إي مدى مثلت منظمات المجتمع المدني كآلية محورية في أزمة الحوار المجتمعي ؟**

ثانياً: أهمية الدراسة: Impotence of study

لعلنا نتفق جميعاً على أن ما آلت إليه الأوضاع في العالم خلال السنوات الأخيرة يعود في جانب مهم وكبير منه إلى ما أفرزته بعض الأفكار والأيديولوجيات الهدامة التي كان لها الأثر السلبي في بلورة فكر مستنير ووعي عقلاني مما جعل من مسألة الحوار المجتمعي مسألة استراتيجية بدونها لا يمكن تفهم حقيقة ما يدور داخل المجتمعات . **ويمكن إجمال أهمية الدراسة فيما يلي:**

١- تناولها أهم مرتكزات بناء الدولة المعاصرة " المجتمع المدني، الديمقراطية، الحوار المجتمعي" إذ تعد من أهم معايير التنمية المستدامة بمفهومها الشامل التي لا غني عنها في تقدم الدول .

٢- إن قطاع منظمات المجتمع المدني أضحى قطاعاً له وزنه ضمن المنظومة المجتمعية كما أنه يعتبر من الناحية العددية قطاعاً مهماً وأساسياً وقد أظهرت الدراسات أن هذا الكم من المنظمات وتلك الأهداف التي تسعى لتحقيقها يوجبا الانتباه إلى هذا القطاع ودراسته من زوايا عديدة تساهم في إثراء دورة في المجتمع .

٣- كان اختيار موضوع الدراسة استجابة لحاجة وطنية ملحة لإشاعة الحوار البناء في ضوء التحديات والتغيرات التي تواجه المجتمع في زمن العولمة وانفتاح الحضارات واندماج الثقافات والتي أثرت على المنظومة المعرفية والثقافية والسلوكية والقيمية ناهيك عما طرحه الربيع العربي من أفكار متنوعة على الساحة العربية مما دفع لإيجاد آليات متعددة للتواصل والحوار.

٤- فتح آفاقاً إمام الباحثين والمعنيين بقضايا المجتمع المدني والديمقراطية والحوار بتناولها بشكل أعمق وأدق من اجل طرح فكرة المجتمع المدني كفاعل في إدارة أزمة الحوار المجتمعي.

ثالثاً :أهداف الدراسة : Research Objective

١- الوقوف على الدور الريادي لمنظمات المجتمع المدني كشريك استراتيجي في عمليتي التنمية والتحول الديمقراطي بعد ما عانت من التسلط أكثر من ثلاثين عاماً.

٢- الوقوف على الاسباب التي تؤدى إلى إحداث أزمة في الحوار المجتمعي.

٣- الوقوف على التحديات التي تحد من دور منظمات المجتمع المدني في إدارة أزمة الحوار المجتمعي في ظل المتغيرات المجتمعية .

٤- تقديم رؤية مقترحة لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني وتكوين ثقافة مجتمعيه لإدارة الحوار المجتمعي مع عرض التوصيات التي يمكن أن تساعدها في ذلك في محاولة التصدي لهذه الأزمة والتخفيف من أثارها.

رابعاً: مصطلحات الدراسة:

ولما كانت أية محاولة لفهم أي مصطلح يجب أن تستقى من معناه اللغوي حيث جذره ومنبعه في معاجم اللغة. وإذا كان هناك ثمة اختلاف في النظرة إلى المصطلح فإنه ليس من حيث طبيعة المصطلح ذاته وإنما لتنوع البيئة الإنسانية والأطر التي تحدده والأيديولوجيات التي ترسخه.

١- **مصطلح المجتمع المدني Civil Society (لغة واصطلاحاً):**

بالرغم من كثرة الحديث بين الأكاديميين والسياسيين وغيرهم من المفكرين والمثقفين ورجال الأعمال عن مصطلح المجتمع المدني إلا انه يعتبر من أكثر المصطلحات جدالاً ونقاشاً ويكتنفه شيء من الغموض فقد تعددت واختلفت تعريفاته ونستعرض منها:

أ- **التعريف اللغوي:** نجد أن مصطلح **civil society** وردت فقط في كلمة " **civil** " لتعبير عن مصطلحات أخرى ففي معجم تاريخ الأفكار يظهر مصطلح **civil disobedience** العصيان المدني بمعنى عصيان القانون المدني فهو اشتقاق من عصيان المواطنين الناجم عن انعدام الحقوق المدنية . وعليه فان التعبير المدني " **Civilis** " يدل على كل ما هو خارج ومخالف للمجتمع الرسمي أي خارج المؤسسات الحكومية. (٥)

ب- التعريف الاصطلاحي :

لقد أصبح المصطلح لفظاً جارياً على السنة رواد الفكر الاجتماعي والسياسي ودعاة الديمقراطية في العديد من الدول وخاصة النامية والمتخلفة ويعود ذلك إلى أسباب عدة منها " زيادة الوعي بحقوق الإنسان والدعوة نحو الحفاظ عليها ورغبة المواطنين الحصول على المزيد من الحقوق ، وممارسة نوع من الرقابة على الحكومات" ، فالعمل على تقوية المجتمع المدني ليس بالضرورة إضعاف السلطة الحاكمة بل وجوده ضروري من اجل تحقيق الشراكة المجتمعية والديمقراطية و تحقيق العدالة في المجتمع وذلك على أساس الشراكة الحقيقية بين الدولة و القطاع الاهلى. (٦)

و يعرفه "**علي حرب**" بأنه (مجتمع تداولي مفتوح للممارسة الاجتماعية الاختيارية من خلال كل المؤسسات المكونة للحياة الاجتماعية). (٧) ومن أكثر التعريفات شيوعًا للمفهوم في الإطار العربي تعريف "**سعد الدين إبراهيم**" بأنه(مجموعة التنظيمات التي تنشأ بالإرادة الحرة لأعضائها والتي تملأ المجال بين الأسرة والسوق والدولة، بهدف خدمة مصلحة أو قضية أو التعبير عن مشاعر مشتركة بشكل رسمي يحترم حق الآخرين في أن يفعلوا نفس الشيء) (٨) وقد تبنى البنك الدولي تعريفاً للمجتمع المدني بأنه (نطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجودٌ في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو خيرية) (٩) ومن ثم يشير المصطلح إلى مجموعة عريضة من المنظمات تضم" الجماعات المجتمعية المحلية والمنظمات غير الحكومية والنقابات المهنية و العمالية والمنظمات الخيرية والمنظمات الدينية، الأحزاب السياسية ، منظمات أصحاب العمل، اللجان النسائية ".(١٠)

وبالرغم مما ثار بشأنه من جدل لم ينته لدى الكثيرين حتى اليوم ، ترى الباحثة أنه من الأفضل البعد عن الجدل ألمفاهيمي فالمفهوم أصبح معترف به عالميًا شأنه شأن كثير من المفاهيم التي أصبحت ذات طابع عالمي مثل حقوق الإنسان والديمقراطية والحرية والشفافية .

وعليه فإن الباحثة تضع له التعريف الإجرائي التالي:

١- هو أحد أشكال تنظيم المجتمعات تحوى مجموعة من أنماط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية هذه العلاقات محصلة للتفاعل بين القوى الاجتماعية المختلفة في المجتمع.

٢- تخضع هذه العلاقات والتفاعلات لمنطق التغيير بالمعنيين السلبي والإيجابي وتتضح في صور التعاون والتنافس والصراع وكلما تزايدت أنماط العلاقات القائمة على أسس التعاون والتنافس لا على أساس الصراع فإن ذلك يُعتبر مؤشرًا على حيوية هذا المجتمع والعكس صحيح.

٣- تندرج أنماط هذه العلاقات في إطار مجموعة من المؤسسات التطوعية التي ينضم إليها الأفراد بإرادتهم إيمانًا منهم بأنها قادرة على حماية مصالحهم والدفاع عنها.

٤- تتمتع هذه المؤسسات باستقلالية في النواحي المالية والإدارية والتنظيمية حيث أنها تجسد قدرة أفراد المجتمع على تنظيم نشاطاتهم بعيدًا عن تدخل الدولة.

٥- تحكمها في عملها عدة أسس " **الأساس الاقتصادي:** حيث لا وجود لمجتمع مدني قوي إلا بوجود نظام اقتصادي قائم على أولوية دور القطاع الخاص والمبادرات الفردية. **الأساس السياسي:** يتناول الصيغة السياسية التي تسمح لمختلف قوى المجتمع بالتعبير عن مصالحها وآرائها بطريقة سلمية ومنظمة ، **الأساس الأيديولوجي:** يتناول القيم والأفكار والأيديولوجيات السائدة لدى القوى والفئات في المجتمع. **الأساس القانوني:** وتجسده الدولة وجوهره المساواة في الحقوق والحريات بين مختلف المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والمذهبية .

٢- دلالات مصطلح الحوار (لغة واصطلاحاً) : أ- الحوار لغة:

جاء بمعاجم اللغة أن الحوار لغة أصله من الحور وهو "الرجوع عن الشيء إلى الشيء" وأحار عليه جوابه أي رده والحور هو النقصان بعد الزيادة لأنه رجوع من حال إلى حال والمحاورة المجاوبة والتحاور التجاوب والمتحاور المتجاوب. وتقول: كلَّمته فما أَحار إليَّ حَويراً ولا حَوِيرَةً ولا مَحُورة، أي: ماردَّ جواباً واستحاره ، أي استنطقه.(١١) وذكر "**المعجم الوسيط**" أن كلمة الحوار لغة مشتقة من تحاور وتحاوروا أي تراجعوا بالكلام فيما بينهم. وبذلك تكون المحاورة بمعنى مراجعة الكلام من قولهم: حار إذا رجع. والحوار حديث يجري بين شخصين أو أكثر بهدف الوصول إلى الحقيقة.(١٢)

ب- الحوار اصطلاحاً: جاء استعمال كلمة حوار في الخطاب الديني في معنيين:

- **المعنى الأول:** الرجوع قال تعالى" إنه ظن أن لن يحور "(الانشقاق الآية ٤)

– **المعنى الثاني:** المخاطبة والمحاورة والمجادلة ورد بهذا المعنى في قوله تعالى : "**وكان له ثمر فقال لصاحبه وهو يحاوره أنا أكثر منك مالاً وأعز نفرا**" (الكهف: ٣٤)،"**قال له صاحبه وهو يحاوره أكفرت بالذي خلقك من تراب ثم من نطفة ثم سواك رجلاً**" (الكهف: ٣٧) يفهم من الآيات أن الحوار هو مراجعة الكلام وتداوله بين طرفين. وبالتالي فأن الحوار هو محادثة بين طرفين حول موضوع محدد لكل منهما وجهة نظر خاصة به هدفها الوصول إلى الحقيقة مع استعداد كلا الطرفين لقبول الحقيقة ولو ظهرت على يد الطرف الآخر. (١٣)

- **<u>الاصطلاح العلمي:</u>** يعرف بأنه (وسيلة لنقل الأفكار وتبادل الآراء للوصول إلى أهداف مقصودة فهو عملية تتضمن المحادثة بين أفراد أو مجموعات على اختلاف توجهاتهم وأفكارهم من أجل تبادل المعرفة)(١٤) ويعرفه "**ألفتياني**" بأنه (محادثة بين طرفين أو أكثر يعرض فيها كل طرف أفكاره ويبين موقفه ويقدم قرائنه بقصد توضيح فكرته وتدعيم رأيه أو الوصول إلى نتائج أو قناعة مشتركة أو تغليب رأي لرأي على آخر أو ترجيح فكرة على أخرى) .(١٥)
- ويقول "**الصقهان والشويعر**" (يعد الحوار اليوم أحد الأدوات الحضارية للمجتمعات المعاصرة إذ توسعت أساليب الحصول على المعلومات وتعددت الأفق المعرفية واختلفت المشارب والاتجاهات الثقافية والفكرية) (١٦) ويعرفه "**النحلاوي**" بأنه (طريقة يتناول الحديث فيها طرفان أو أكثر عن طريق السؤال والجواب بشرط وحدة الموضوع أو الهدف فيتبادلان النقاش حول أمر معين وقد يصلان إلى نتيجة وقد لا يقنع أحدهما الآخر ولكن السامع يأخذ العبرة ويكون لنفسه موقفًا). (١٧)

وترى الباحثة أنه **(محادثة بين طرفين أو أكثر تشتمل على تبادل الأفكار والآراء بعيدة عن التعصب وتحقق قدراً أكبر من التفاهم وذلك للوصول إلى أهداف محددة)** .

– **<u>المرادفات ذات العلاقة بمصطلح الحوار:</u>**

- **الجدل:** يعرفه "**ابن فارس**" الجيم والدال واللام أصل واحد. وأصل المجادلة من الجدل وهو أصل يفيد استحكام الشيء في استرسال يكون فيه امتداد الخصومة ومراجعة الكلام(١٨) وعلى ضوء ذلك نرى إن الحوار والجدال يتفق ويلتقي في أنهما حديث أو مناقشة بين طرفين. **فالجدل** يكون في أجواء ساخنة مشدودة فيه غلظة وشدة ينحى منحى الخصومة والعناد والتمسك بالرأي والتعصب له ويختزن في داخله معنى الخلاف والشجار ويحمل في عمقه معنى التحدي والصراع. **أما الحوار** قناة من قنوات التواصل الاجتماعي تكون لغة الخطاب فيه عادية غير مشدودة وفي حالة يسودها الود والألفة وتقريب وجهات النظر بين الحوار والجدال إذ أن كل جدال حوار لكن ربما يتحول الحوار إلى جدال.(١٩)

- **المناظرة:** ذكر " **أبو الحسن** " أن النون والظاء والراء أصل صحيح يرجع إلى معنى واحد وهو تأمل الشيء ومعاينته(٢٠) والمناظرة هي (المحاورة بين فريقين حول موضوع لكل منهما

وجهة نظر فيه تخالف وجهة نظر الفريق الآخر، فهو يحاول إثبات وجهة نظره وإبطال وجهة نظر خصمه مع رغبته الصادقة في ظهور الحق والاعتراف به عن ظهوره) [٢٠].

- **المناقشة:** ذكر " **أبو الحسن** " إن النون والقاف والشين أصل صحيح يدل على استخراج شيء واستيعابه حتى لا يترك منه شيء.[٢١] وهى أيضاً (قيام مجموعة متعاونة فيما بينها على اختبار مشكلة معينة وتحديد أبعادها وتحليل جوانبها واقتراح الحلول لها واختيار الحل المناسب بعد ذلك عن طريق الإجماع أو عن طريق الأغلبية).[٢٢]

٣- مصطلح الحوار المجتمعي:

ترى الباحثة انه (عبارة عن مدخل تنموي يساعد الناس على تفهم مجتمعاتهم بأسلوب يعتمد على التعلم الذاتي والتشاور من خلال دعوة أطراف متنوعة من المجتمع للحوار المباشر حول موضوعات ذات أولوية بالنسبة لهم. ويتم ترتيب هذه الأولويات والتوصل لمختلف القرارات بواسطة المجتمع . ويساعد ذلك على تطوير مهارات أفراد ومؤسسات المجتمع مما يؤدي إلى تشكيل آليات مستمرة للتواصل تضمن مشاركة فعالة في عملية صنع القرار بصورة مستمرة) .

المحور الأول : المجتمع المدني" تاريخية المفهوم والإشكاليات العامة" :

لقد شهد العقد الأخير من القرن ٢٠ إعادة إحياء مفهوم المجتمع المدني باعتباره حظي باهتمام واسع ضمن الخطاب التنموي العالمي بعدما تراجع دور الدولة في مجالات عدة الأمر الذي جعل البحث عن بديل للقيام بهذا الدور أمر حتمي . وبالرغم من كثرة الحديث عنه في الأوساط السياسية والأكاديمية إلا انه ما زال يتسم بالكثير من اللبس والغموض. [٢٣]

أولا: منظمات المجتمع المدني بين الإرث التاريخي والصحوة المعاصرة:

- لماذا المجتمع المدني ؟

إن المتتبع للأدبيات يلاحظ الغنى الملحوظ في الإنتاج العلمي لكتابات المجتمع المدني. وبالرغم من ذلك فإنه يلاحظ تحيزها إما إلى المفهوم الليبرالي أو الليبرالي الجديد من ناحية وتجاهلها المفهوم الماركسي والاشتراكي السائد في الدول النامية حيث إن الدولة ما زالت تلعب دوراً هاماً في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية من ناحية أخرى.

كما أن المتتبع لوسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء يلاحظ كثرة الحديث عما يعرف اليوم بالمجتمع المدني. ولا يوجد عموماً اتفاق عام على مفهومه الذي يشمل بطبيعة الحال "**التنظيمات غير الرسمية** "**Informal Organizations** ولذلك فإن هذه الورقة ستصف وتحلل هذا المفهوم في إطار تحليلي مقارن يأخذ في الحسبان موقف أدبيات ونظريات علم

السياسة بشكل عام. وموقف أدبيات ونظريات العلوم الاجتماعية بشكل خاص في ضوء نقطتين هامتين:

النقطة الأولى: ترتبط بالعلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة:

إن الأصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني إنها علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار وليست علاقة تناقض أو خصومة ، فالمجتمع المدني ما هو إلا أحد تجليات الدولة الحديثة كما أنه يعتمد على الدولة في القيام بوظائفه من خلال ما تضعه من نظام للحقوق ينظم ممارسات كافة الأطراف والجماعات داخل المجتمع(٢٤) فقد كانت هي القضية المهيمنة منذ البدايات الأولي لظهور المفهوم وذلك في محاولة من المنظرين للتمييز بين ما يسمى المجتمع السياسي **Political society** والمجتمع غير السياسي **political – Non society**.(٢٥)

ففي الغرب لم يتطور المجتمع المدني لتقويض الدولة ولكن كان هو والدولة حصيلة التطور المتوازي. كما أن الدولة تستطيع أن تسهم في تقوية المجتمع المدني من خلال وضع قوانين واضحة قابلة للتطبيق. وعلى الصعيد المقابل فإن منظمات المجتمع المدني تصبح أكثر فعالية في المشاركة في عملية صنع السياسة ، فالعلاقة بينهما في المجتمعات الغربية علاقة تكاملية. وعلى العكس من ذلك في مجتمعاتنا العربية يسود مناخ من الشك المتبادل بين كل من الدولة والمجتمع المدني وكثيراً ما يقع الصدام بينهما وتسود ثقافة الاستبعاد في كثير من الأحيان فالدولة لا ترى في مؤسسات المجتمع المدني شريكاً في التنمية بقدر ما تسعى هذه المؤسسات لتحقيق أهداف خارجية والحصول على أموال لزعزعة الاستقرار والأمن القومي وفي نفس الوقت نجدها تتهم أنظمة الحكم بالرجعية والديكتاتورية ومحاولة الهيمنة على السلطة لأطول فترة ممكنة.

النقطة الثانية: ترتبط بمؤسسات المجتمع المدنٍي في حالة قوتها ونشاطها:

فبإمكانها أن تلعب دوراً إيجابيًا في حشد وتوجيه طاقات الشباب نحو الإسهام الحقيقي في التنمية وبناء المستقبل المأمول وتعويض حالة الاستبعاد التي يعاني منها شبابنا اليوم. ويمكن في هذا السياق استعراض ثلاث مدارس فكرية تتعامل مع مفهوم المجتمع المدني من زوايا مختلفة وهي:

- المفهوم الليبرالي- الكلاسيكي للمجتمع المدني:

تعود جذور المفهوم الليبرالي إلى بداية القرن الخامس عشر حيث اشتق هذا المفهوم من المصطلح اللاتيني " **Civilis Societies**" فقد نشأ المفهوم لأول مرة في الفكر اليوناني الإغريقي واحتل حيزاً كبيراً من النقاش والجدال فمنهم من يرى أن المجتمع المدني ظهر مع ظهور المدنية والتمدن وهو بهذا يعد نقيضاً للمجتمع التقليدي القروي غير المتمدن. وهناك رأي آخر يرى أن "**أفلاطون**" هو أول من تحدث عن المجتمع المدني. كما يرى آخرون أن المفكر "**أرسطو**" هو أول من دعا إلى تكوين مجتمع سياسي تسود فيه حرية التعبير عن الرأي ويقوم

بمهام تشريع القوانين التي تحقق العدالة والمساواة والمواطنة.[٢٦]، لكن الفيلسوف الروماني الشهير "**سيشرو Cicero**" قد لمح إلى معنى المجتمع المدني منذ القرن الأول قبل الميلاد. واستخدمه كتوصيف للدولة المدنية فيكتب في "**كتابه الجمهورية** " إن القانون هو رباط المجتمع المدني.[٢٧]

على هذا الأساس نرى أن المجتمع المدني في العصور الأولى للتفكير الإنساني لم يتم وضعه بأي وجه من الوجوه مقابل الدولة بل إن قوامه هو وجود الدولة وهي جزء لا يتجزأ منه. وهذا ما سيتغير في عصر الحداثة إذ بدأ يأخذ لنفسه حيزاً خاصاً مستقلاً عن الدولة وبصورة تدريجية. وذلك من خلال فلاسفة مدرسة العقد الاجتماعي والتي تعد من أولى المدارس الفكرية التي ظهرت في نهايات القرن السادس عشر من أشهر فلاسفتها " **هوبز** ، **جون لوك** ، **جون روسو**" وتعتبر إسهامات هؤلاء وما ترتب عليها من جدال وخلاف أولى مصادر التراكم النظري والمعرفي الذي استفادت منه بصورة مختلفة نظرية المجتمع المدني.[٢٨]

وكان أول مفكر جاء بتوجه جديد هو المفكر الإنجليزي "**توماس هوبز**" **١٨٥٥-١٦٧٩** فقد حدده في منتصف القرن ١٧ م بأنه "المجتمع المنظم سياسياً عن طريق الدولة القائمة على فكرة التعاقد". ويعتبره الوسيلة الوحيدة لوضع حد للفساد والخراب والتنازع . ويرى أن دخول الأفراد تجربة المجتمع المدني هو دخول طوعي هدفه الحفاظ على حقوقهم دون اللجوء إلي الدولة.[٢٩]

جاء "**جون لوك**" **١٦٣٢-١٧٠٤** ووضع المجتمع المدني في مرتبة المراقب للدولة وجعله مصدراً لشرعيتها.[٣٠] ويرى أيضاً "**جون لوك**" انه من واجب أفراد المجتمع المدني طاعة السلطة الحاكمة مادامت ملتزمة بعناصر عقدها الاجتماعي معهم ومن واجب الدولة أن تضمن للمواطن المساواة ، الحرية، الاندماج، والملكية فإذا لم يتحقق ذلك فمن حقهم التمرد والعصيان.[٣١]

ويعكس المفهوم الليبرالي الكلاسيكي للمجتمع المدني عموماً بعدين أساسيين هما:[٣٢]

- **مكان المجتمع** "**space**" : حيث إن المجتمع المدني يعتبر مستقلاً ليس فقط عن الدولة، ولكنه يعتبر مستقلاً أيضاً عن الأسرة ونظام السوق ويطلق عليه مصطلح القطاع الثالث .
- **نظام القيم**"**the value system** ": فالقيم تعكس إلى حد كبير المبادئ الإيديولوجية الليبرالية والرأسمالية، خاصة المبادئ المتعلقة بالحرية والانفتاح والشفافية .

<u>- المفهوم الاشتراكي للمجتمع المدني:</u>

وجاء الفيلسوف الألماني "**فريدرك هيجل**"**١٧٧٠-١٨٣١** يؤكد بدوره على تقديس وسمو الدولة على ما عداها من تنظيمات بما في ذلك تنظيمات المجتمع المدني ويرى إن تشكيل المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة فالاستقرار لا يتحقق له إلا بوجود الدولة". وقسم الحياة الأخلاقية إلى ثلاث" العائلة ثم المجتمع المدني ثم الدولة العقلانية المثالية".[٣٣]، إما المجتمع

المدني المعاصر في رأي "**هيجل**" عبارة عن منظومة غير مستقرة ومضطربة ومهددة باستمرار بالانفجار فهي تقع ضحية صراع المصالح والطبقات الاجتماعية مشكلة مشهداً لكل أنواع الفساد الاجتماعي.(٣٤)

-المفهوم " الماركسي" للمجتمع المدني:

في القرن التاسع عشر حدث التحول الثاني في مفهوم المجتمع المدني أعتبره "**كارل ماركس**" ١٨١٨- ١٨٨٣ هو الأساس الواقعي للدولة نافياً بذلك مثالية "**هيجل**" فالمجتمع المدني عنده هو ساحة للصراع الطبقي فهو يشكل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة وينتقد **هيجل** الذي اعتبر المجتمع المدني يتشكل بعد نشوء الدولة (٣٥). وينطلق المفهوم الماركسي للمجتمع المدني من فرضية تأثير وهيمنة العامل الاقتصادي حيث يلاحظ أن سيطرة الطبقة البرجوازية على وسائل الإنتاج يعني تحكمها في مؤسسات وأجهزة الدولة بما فيها تنظيمات المجتمع المدني. (٣٦)

إن رفض المفهوم الماركسي للمجتمع المدني يستند عموماً إلى عدة عوامل من أهمها: (٣٧)

- استمرار وجود النظام الطبقي وامتلاك طبقة ما وسائلَ القوة والسيطرة الأمر الذي يعنى أن هذه التنظيمات لن تسلم من الهيمنة والتبعية للأقوى ، لاسيما الطبقة التي تملك المال والنفوذ معاً.
- غياب العدالة الاجتماعية "**Social justice**" يعني استمرار وجود صراع طبقي .
- إن تنظيمات المجتمع المدني وإن كانت موجودة فإنها يجب أن تكون مراقبة من قبل الدولة حتى لا تنحرف عن تحقيق أهدافها في تغليب مصلحة الجماعة على المصلحة الفردية.(٣٨)

- المفهوم الليبرالي الجديد للمجتمع المدني: Neo-Liberal concept

يتسم بشمولية مفهوم المجتمع المدني حيث استخدم مصطلح المنظمات غير الحكومية "**Non-governmental organization**" بدلاً من المجتمع المدني ، فتوسيع المفهوم يعنى تقليص دور الدولة في المجتمع ككل .(٣٩)

ويؤكد "**ديفيد هيلد David Held**" أن التنظيمات غير الرسمية تعكس المفهوم الكلاسيكي للمجتمع المدني عليه فأن أنصار المفهوم الليبرالي الجديد يستخدمون مفهوم "الجماعة السياسية " بدلاً من مصطلح "المجتمع السياسي" (٤٠) واللافت للانتباه أن هذا التوجه لم يمنع مفكرين آخرين من تبني التحليل الماركسي وإعادة الاعتبار إلى هذا المفهوم بإعطائه أبعاداً جديدة ودلالات مغايرة . منهم المفكر الإيطالي "**أنطونيو غرامشي**" ١٨٩١-١٩٣٧ الذي انطلق من

نظرة مخالفة لنظرة ماركس وحدد مستويين للأبنية الفوقية أحدهما يُطلق عليه المجتمع المدني ، والمستوى الآخر هو المجتمع السياسي. ويقابل هذين المستويين وظيفة الهيمنة التي تمارسها الطبقة الحاكمة في المجتمع من جهة، وحكم القانون من جهة أخرى. لكنه أكد في ذات الوقت على عدم التكافؤ بين سلطة الدولة القمعية ومؤسسات المجتمع المدني .[٤١] ثم انزوى المصطلح إلي هوامش النسيان لكنه عاد إلي الظهور وبقوة ارتباطا بمفهومي الديمقراطية والتنمية، فمنظمات المجتمع المدني هي التي تدعم الديمقراطية كذلك تزامن بعث مفهوم المجتمع المدني في التسعينات مع تجارب وممارسات التنمية في العديد من بلدان العالم الثالث. [٤٢]

ثانياً– واقع منظمات المجتمع المدني:

لا يمكن أن ننكر أن المفهوم أخذ موقعاً حساساً في العديد من المجتمعات العربية وذلك بسبب بروز قضية المجتمع المدني كمحور خطير لا يمكن بدونه أن تتم عملية التنمية بشكل حقيقي وفعّال . وقد أخطأ البعض عندما اتخذوا موقفاً سلبياً من الدعوة إلى تقوية المجتمع المدني وغاب عن هؤلاء أنها تنظيمات قائمة منذ أكثر من مائة سنة فهناك ثقل اجتماعي واقتصادي يبرز بوضوح ليس علي مستوي الكم فقط حيث يبلغ عددها حوالي ٣٥٧٠٠ ألف جمعية وفقاً لتقديرات ٢٠١٢ ولكن علي مستوي الكيف أيضا رغم ما يعترضها من صعوبات. [٤٣]

ومن العوامل التي أسهمت في هذه الصحوة (السياسات الاقتصادية وتخلي الدولة عن جزء كبير من الدور المحوري التي كانت تشغله اقتصاديًا واجتماعيًا، **التحولات الديمغرافية والاجتماعية** وما يفرضه ذلك من احتياجات جديدة ، **الدور الذي لعبته المؤسسات المالية الدولية** والذي تجاوز مجرد الضغط من أجل تطبيق برامج التحرير الاقتصادي إلى البحث عن فاعلين جدد غير حكوميين يتم التعامل معهم.) [٤٤].

ثالثاً: خصائص المجتمع المدني :

هناك محددات يمكن من خلالها أن نحكم على مدى تطور وفاعلية أي تنظيم وهي:[٤٥]

(أ) **القدرة على التكيف:** فكلما كانت المنظمة قادرة على التكيف مع التطورات البيئية التي تعمل من خلالها كلما كانت أكثر فاعلية لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها. سواء كان ذلك "**التكيف الزمني، التكيف الجيلي ، التكيف الوظيفي** ".

(ب) **الاستقلالية:** ويقصد بها ألا تكون المنظمة خاضعة لغيرها حتى لا يسهل السيطرة عليها، وتوجيه نشاطها وذلك من خلال تحقيق "**الاستقلال المالي، الاستقلال الإداري التنظيمي**" .

(ج)**التجانس:** بمعنى عدم وجود صراعات داخلها تؤثر في ممارستها لنشاطها وكلما كانت طريقة حل الصراع سليمة بين القيادات كان هذا دليلاً على تطور المؤسسة.

رابعاً: الوظائف الأساسية لمنظمات المجتمع المدني:

مما لا شك فيه أن وظيفة منظمات المجتمع المدني من وجهة نظر الدولة تختلف عن وظيفته من وجهة نظر الإفراد، فالدولة ترى أنه وسيلة هامة لاستكمال السيطرة على المجتمع أيديولوجيًا وثقافيًا. والإفراد يرونه أداة الضغط في مواجهة نظام الحكم. وفي هذا الإطار يبلور المتخصصون خمسة وظائف أساسية للمجتمع المدني تتمثل فيما يلي: (٤٦)

(أ)**وظيفة تجميع المصالح:** حيث يتم بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضائها وتمكنهم من التحرك جماعياً لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم .

(ب) **وظيفة حسم وحل الصراعات:** يتم حل معظم النزاعات الداخلية بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة حيث توفر عليهم الجهد والمشقة التي تطرأ من خلال اللجوء إلى الدولة البيروقراطية.

(ج)**زيادة الثروة وتحسين الأوضاع:** بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل وهذا ما يزيد من مشاركتهم وفعاليتهم في القضايا العامة للمجتمع ".

(د) **إشاعة ثقافة العمل التطوعي:** لتحقيق النظام والانضباط في المجتمع كأداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض.

(هـ) **ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها:** حتى لا يتعرض المجتمع للانهيار أو عند حدوث غزو أجنبي أو حرب أهلية.

(و) **إفراز القيادات الجديدة:** فمن أنجح القيادات التي مارست دورًا سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا هي تلك العناصر التي تدربت ومارست العمل القيادي مسبقًا داخل منظمات المجتمع المدني .

(ز) **التعبير والمشاركة الفردية والجماعية:** فهي قنوات مفتوحة لعرض الآراء بحرية حتى لو كانت تعارض الحكومة للتعبير عن المطالب بطريقة سليمة دون حاجة لاستخدام العنف.

(ح) **تحقيق التنمية البشرية:** إن تحقيق رفاهية الإنسان وتنميته في جميع المستويات والأصعدة مسؤولية تتحملها الحكومات ، لكن الحكومات العربية مازالت تعاني من كثرة المشاكل والأزمات الخانقة مما يمنعها من أن تساهم وحدها في بناء مجتمع نام ومتطور ومتقدم.

خامساً: التحديات التي واجهت المجتمع المدني في مرحلة ما بعد الثورة:

(أ) **التحديات القانونية والسياسية:** إن البيئة السياسية والتشريعية المحيطة تتحكم في طبيعة وحجم الإسهام المجتمعي للمنظمات الأهلية، فالمواقف والتوجهات السياسية للسلطات الحاكمة والأطر القانونية التي تقرها هذه السلطات هي التي ترسم مسارات العمل الاهلى . وفي مصر تعاني المنظمات الأهلية من المحاذير القانونية والسياسية والتي تتمثل في الرفض الحكومي لأي أدوار تحمل صبغة سياسية حتى ولو كانت قائمة علي قاعدة حقوقية مثل رفض مراقبة المجتمع المدني للانتخابات والحديث عن المتابعة لها فقط وتهميش دور المنظمات الأهلية في التأثير في السياسات أو الظهور كشريك في عمليات التنمية. وإذا ما أضفنا إلي ذلك عدم رغبة قطاع كبير من المنظمات الأهلية في الصدام مع الحكومة أو الظهور كطرف فاعل في معادلة التغيير، مع وجود العديد من ملامح الضعف وعدم التنظيم.(٤٧) ورغم الثورة لازال القانون الحاكم للعمل الأهلي بعيدًا عن يد التغيير وهناك شواهد على أن السلطة الحاكمة رغم اختلافها الجذري عن نظيرتها قبل الثورة لم تبدى أي تغيير في نظرتها للمنظمات الأهلية عما كانت عليه قبل الثورة.

(ب) **التحديات التمويلية:** يعد مدى توافر التمويل وشروطه واحداً من أهم محددات نشاطها ، حيث يتوقف نشاط الغالبية من هذه المنظمات على وجود مصادر تمويل ثابتة تضمن بقاءها واستمرارية أنشطتها. فالقضية المتفجرة بشكل دائم في هذا البعد هي قضية التمويل الخارجي واتهام المنظمات الأهلية بأنها أداة للاختراق الخارجي يستغلها الغرب لتحقيق أهداف سياسية وتنفيذ أجندات خفية . وقد شهدت مرحلة ما بعد الثورة تفجر قضية "التمويل الأجنبي للمنظمات الأهلية" والتي تتلخص في قيام الحكومة المصرية بتوجيه اتهام لعدد من المنظمات العاملة في مصر بمخالفة القانون وتقديم وتلقي تمويلات بغرض تحقيق أهداف غير مشروعة.

(ج) **التحديات المؤسسية:** هناك العديد من القيود الداخلية التي لا تقل أهمية في التأثير على قدرتها على أداء أدوارها بفاعلية. والتي تنعكس فيما يلي: (٤٨)

- ضعف القدرات البشرية والفنية والتنظيمية لهذه المنظمات .
- قصور الممارسة الديمقراطية والميل للعمل الفردي.
- الخبرة المحدودة في بناء الشبكات والشراكات الداعمة للعمل الجماعي.

فتوافر التمويل وحدة لا يحقق النجاح والفاعلية في غياب قدرات بشرية تملك رؤية واضحة وقدرة على الابتكار والإبداع و التخطيط الاستراتيجي وآليات الإدارة الكفء لأنشطة المنظمة.

المحور الثاني : الحوار المجتمعي" فنياته واستراتيجياته":

أولا: أهمية الحوار :

إن الاختلاف بين البشر مسلمة ينطلق منها الإنسان عند التعامل مع الآخر يقول تعالى: "**ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة**" وبذلك فالتباين والاختلاف سنة إلهية لكنه ليس بالضرورة أن يكون نزاعاً أو صراع يقول تعالى: "**وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم**".(٤٩)

(أ) **الأهمية الاجتماعية:** يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- إن الوجود الاجتماعي الإنساني لا يتحقق إلا بوجود الآخر المختلف و أن الإنسان لا يحقق ذاته الإنسانية ولا ينتج المعرفة إلا بالالتقاء والحوار مع الآخر والتفاعل الخلاق معه.

- أن الحوار يتيح لنا أن نعرف الآخر بما نملك من فكر واتجاهات فهو ينبهنا في كثير من الأحيان إلي جوانب ربما لم نتنبه لها. (٥٠)

- أحد وسائل نقل الأفكار وتبادل الآراء للوصول إلى أهداف محددة ومقصودة فهو عملية تتضمن المحادثة بين أفراد أو مجموعات على اختلاف توجهاتهم وأفكارهم. (٥١)

- يواجه ويعالج الآفات الفكرية ويضمن التعدد في الرؤى والأفكار حول مختلف القضايا بما يضمن تحقيق فهم أعمق وأشمل لها واتخاذ موقف أكثر موضوعية بشأنها. (٥٢)

(ب) **الأهمية النفسية:** يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- وسيلة لتوجيه المتعلم والتأثير والتعديل في اتجاهاته وسلوكه وتصرفاته.

- كسر الإرهاب والاضطرابات النفسية والخوف والخجل.

- يثمر الحوار في تعزيز وتنمية الثقة بالنفس وتأكيد الذات والشعور بالانجاز وتحمل المسؤولية.

- يعد الحوار والتواصل من أبرز صور علاج العقد النفسية لأنه يسهم في البوح بالمكنونات الداخلية فهو يساعد على العلاج والوصول لحلول لهذه المشكلات. (٥٣)

ثانياً : القواعد التنظيمية للحوار الجيد:

للحوار الجيد محددات وقواعد تنظيمية يلزم المشرفين على العملية الحوارية القيام بها سواء كانت من خلال عملية الإعداد المسبق للحوار أو التخطيط الجيد له وتتمثل بالآتي : (٥٤)

- **إعداد خطة للحوار**: والتي تساهم للوصول إلى حوار جيد ومثمر .
- **تحديد موضوع الحوار**: لأن الحوار بدون موضوع جدل عقيم وكلام بلا معنى .
- **تحديد المفاهيم**: لا بد من أن تتضح المفاهيم وتكون الرؤية موحدة كي يستمر الحوار.
- **تحديد الأهداف** : لكي يكون الحوار مثمراً لابد من وجود أهداف محددة وواضحة.
- **وضع الآليات والقواعد التنظيمية**: كي يعلم كل متحاور القواعد والإجراءات التنظيمية للحوار.
- **توفير المناخ والبيئة المناسبة**: مما يساعد في استمرارية الحوار والوصول به لتحقيق أهدافه.
- **الإيمان بحرية التفكير**: يجب أن يكون هناك إيمان من المتحاور بحرية رأي الطرف الآخر لان كل محاور لا يريد أن يسلم عقله للآخر .
- **تقسيم الوقت بين المتحاورين**: فكل طرف يفسح المجال للطرف الآخر لتقديم رأيه ووجهة نظرة أو الدفاع عنها أو نقد وجهة النظر المطروحة.
- **التركيز على الحوار**: بحيث يكون التركيز بين الطرفين على الحوار نفسه لا على شخص المحاور أو شخصيته أو مكانته أو عمله .
- **تحديد نقاط الاتفاق والوفاق والاختلاف**: تعد قاعدة هامة ونقطة انطلاق بين المتحاورين مما يجعل العملية الحوارية تسير وتتجه نحو الاتجاه الصحيح والذي يجب أن يبدأ الحوار به .
- **حسن الإنصات والالتزام بأدب الاستماع**: لضمان عملية حوارية منظمة ومحققة لأهدافها.
- **الالتزام بموضوع الحوار**: يؤدي إلى نجاح العملية الحوارية وتحقيقها لأهدافها المنشودة .

ثالثا: آداب الحوار البناء: إن للحوار البناء آداباً لابد من تحققها أثناء الحوار لأنه لا يمكن أن يكون ناجحاً ومثمراً إلا إذا توفرت آدابه ومن بينها ما يلي: (٥٥)

- **البعد عن التعصب للرأي** : فالهدف هو الوصول إلى الحق ومعرفة الحقيقة .
- **احترام شخصية المحاور ورأيه** : وذلك من خلال الانتباه لكلامه والإصغاء إليه والابتعاد عن مقاطعته وعدم اللجوء إلى تجاهله أو الانشغال بشخص آخر أو اللجوء إلى النقد الشخصي .

-**التزام الطرق الإقناعية الصحيحة** : وذلك بالبعد عن المغالطات والسخرية وعلى المحاور وإتباع المنهجية العلمية في الحوار مع اتساق الأفكار التي يعرضها وإصلاح المنطق وتهذيبه.

-**اعتماد الهدوء والروية والتحلي بالحلم والصبر والوقار**: يعتمد نجاح الحوار وإتقانه مع الناس اعتماداً أساسياً على قدرة المحاور على التحكم في نفسه والسيطرة عليها .[٥٦]

-**اعتماد المحاورة بمودة واحترام وترفق**: فالمودة والاحترام يخلقان جواً من الحوار الهادف البنّاء لان استصغار الخصم المحاور والتهاون به يولد جواً من العنف.

-**الحرية في إبداء الرأي مع حق الدفاع عن وجهة النظر**: وهذا حق للطرفين المتحاورين لأنه لا يجوز لأحدهما أن يمثل إرهاباً فكرياً يضيّق به آفاق الحوار. [٥٧]

-**العدل والإنصاف والتزام الصدق** : فلابد للمحاور حتى يحقق هدفه أن يتحلى بالعدل والصدق مع نفسه ومع خصمه ولا يخضع لتأثير هوى الذات أو الحزب أو الجماعة.[٥٨]

-**تحديد موضع الاتفاق والاختلاف**: فلا ينبغي أن يبدأ بنقاط أو جزئيات مختلف فيها بين الطرفين بل نقاط متفق عليها أو قواعد بديهية ثم يتدرج فيها إلى ما يشبهها أو يقاربها.[٥٩]

رابعاً: عناصر الحوار: [٦٠]

(أ) **المحاور**: هو قائد الحوار ومنظمه والمسئول عن نجاحه أو فشله ويجب أن يمتلك المهارات التي تمكنه من أدائه جيداً ويستطيع من خلالها تحقيق أهدافه والوصول إلى نتائج ايجابية.

(ب) موضوع الحوار: مجموعة الأفكار والمعاني التي يتم التحاور حولها ويختلف موضوع الحوار وفقاً لنوعه والهدف من إجرائه.

(ج) الهدف من الحوار: هو الثمرة المرجوة من الحوار ولذلك فإن الدافع للمحاور الجيد ليس إقناع من يحاوره بوجهة نظره وإنما دافعه الأساسي أن يري محاوره ما لا يراه .

(د) وسيلة الحوار: وهي الأسلوب الذي يختاره المرسل لتقديم رسالته تبعا لمرد وديته وتناسبه مع طبيعة الرسالة ومع الجمهور المستهدف بها.

(هـ) الجمهور المتلقي للحوار: هم الفئات المختلفة من الأفراد الذين توجه إليهم الرسالة الحوارية بهدف زيادة معلوماتهم وتدعيمها وتغييرها أو خلق آراء جديدة من خلال مشاركتهم.

خامساً: صور الحوار:

تنوعت صوره الحوار وأشكاله وتعددت أصنافه ليواكب الحاجات الفطرية والمستجدة وهي: [٦١]

(أ) **الحوار المباشر:** هو النوع الذي يحقق الهدف بصورة مباشرة ويكاد يقتصر على الحوار وجهاً لوجه سواء أكان مناظرة أو لقاء أو لقاءات اجتماعية أو شخصية.

(ب) **الحوار غير المباشر:** هو النوع الذي يحقق الهدف بصورة غير مباشرة ويتنوع من الحب والعاطفة إلى التجاهل أو النقاش الجانبي والخارجي للوصول إلى الهدف المراد تحقيقه.

(ج) **الحوار الايجابي:** حوار موضوعي متفائل وواضح الكلمات ومدلولاتها والهدف النهائي منه هو إثبات الحقيقة.

(د) **الحوار السلبي:** ينظر فيه أحد الطرفين المتحاورين إلى الطرف الآخر بنظرة سلبية سواء كانت نظرة نقص أم عدم اعتراف بشخصيته مما يؤثر في الحوار سلباً .

سادساً: الفنيات التي يجب مراعاتها في عملية الحوار: [٦٢]

(أ) **مرحلة الإعداد:** تحتوي هذه المرحلة على عدة فنيات منها:

- يجب اختيار موضوع الحوار في ضوء اهتمامات المشاركين وفي ضوء الأحداث المعاصرة.
- يجب تحديد الهدف من الحوار والتعرف على الغرض الخاص منه بطريقة إجرائية واضحة.
- يجب تهيئة المشاركين والمهتمين بموضوع الحوار ذهنيا وذلك من خلال تحديد قضية الحوار.
- يجب جمع البيانات والمعلومات المتصلة بموضوع الحوار .
- يجب التخطيط لموضوع الحوار وتحديد النقاط الرئيسية والفرعية للموضوع.
- يجب التخطيط لبدء الحوار وللمقدمة بما يساعد على جذب انتباه المستمعين.
- يجب التخطيط لخاتمة الحوار والحديث وهي الجزء الذي سينهي به المتحدث كلامه .

(ب) **مرحلة التنفيذ:** تحتوي هذه المرحلة على عدة فنيات منها:

- التعريف بأطراف الحوار ويمكن أن يقوم بذلك رئيس الجلسة أو يعرف كل عضو بنفسه.
- استخدام المتحدث لطبقة الصوت المناسبة وتوظيف الصوت لخدمة المضمون.
- الإنصات الجيد لكل ما يطرح أثناء الحوار وتجنب المقاطعة بدون استئذان.
- توزيع الأدوار بين الأطراف المشاركة بحيث لا يستأثر طرف بالحديث دون الآخر.
- استخدام الأساليب اللغوية المعبرة وذلك لتوصيل الأفكار بدقة ووضوح.

(ج) **مرحلة التقويم:** وهذه المرحلة تأتي بعد انتهاء الحوار وتشتمل على عدة فنيات منها:

- تذكر الأفكار التي عرضت أثناء الحوار أو قراءتها إن كانت مكتوبة.
- مراجعة الأخطاء التي وقعت من المحاورين أثناء الحوار.
- تحديد النقاط الايجابية والسلبية التي حدثت أثناء الحوار.
- التعرف على أسباب الأخطاء التي وقع فيها المحاور ومحاولة تجنبها في الحوارات التالية.

المحور الثالث: منظمات المجتمع المدني وأزمة الحوار المجتمعي:

ففي الظروف التي تمر بها مصر تلك المتعلقة بالانتقال من مجتمع الديكتاتورية وحكم الفرد والفقر وانتهاك الحقوق إلى مجتمع الحرية والديمقراطية وحكم المؤسسات ، فإن الحوار المجتمعي يبقى ضرورة لازمة ومتطلبًا رئيسياً حيث يتوقف نجاح المنظمات على مقومات من أهمها:

(أ) الوزن النسبي لمنظمات المجتمع المدني:

تشير أحدث الإحصائيات إلى أن عدد المنظمات الأهلية في مصر وصل إلى ٣٥٧٠٠ جمعية أهلية ، وإذا ما علمنا أن المجتمع المصري الذي يضم ٢٧ محافظة يتبعها ٤٦٧٩ قرية و٢١٨ مدينة ٧٩ حي فإننا نستنتج إنه يتوفر منظمة أهلية واحدة على الأقل في كل تجمع إداري. وتشير البيانات المتوفرة إلى أن المتوسط السنوي لعدد الجمعيات التي يتم إشهارها قد تزايد بشدة في السنوات العشر الأخيرة حيث تم إشهار حوالي ٤٥٠٠منظمة أهلية وبالقطع فإن هذا العدد الكبير من المنظمات والانتشار الجغرافي الجيد لها يوفر إطاراً جيداً يمكنها من إدارة الحوار المجتمعي على مستوى واسع.

(ب) تنوع ميادين عمل منظمات المجتمع المدني:

لم يتوقف التطور الذي طرأ على منظمات المجتمع المدني عند الزيادة العددية فقط لكنه تجاوزها إلى زيادة وتنوع ميادين العمل التي تعمل فيها هذه المنظمات، فوفقا للمادة (١١) من قانون (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ فإن الجمعيات الأهلية تعمل على تحقيق أغراضها في الميادين المختلفة لتنمية المجتمع وفقا للقواعد والإجراءات التي يحددها القانون واللائحة التنفيذية . وقد أجازت المادة (١١) بعد أخذ رأى الاتحادات المختصة وموافقة الجهة الإدارية أن تعمل في أكثر من ميدان كما أجاز للجمعية بعد اكتسابها الشخصية الاعتبارية القيام بأي نشاط يؤدي إلى تحقيق أغراضها في تنمية المجتمع. وقد أوضحت المادة (٤٨) من اللائحة التنفيذية للقانون (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ إنه يعد من ميادين تنمية المجتمع أية أنشطة تهدف إلى تحقيق التنمية البشرية المتواصلة سواء في ذلك الأنشطة التعليمية أو الصحية أو الثقافية أو الخدمات الاجتماعية أو البيئية أو حماية المستهلك أو الدفاع الاجتماعي أو حقوق الإنسان ، وغيرها.

(ج)الحياد السياسي لمنظمات المجتمع المدني:

المنظمات الأهلية في مصر تكتسب جزءاً كبيراً من مصداقيتها من حيادها السياسي الذي يفرضه عليها القانون فقد حظر القانون من إنشاء الجمعيات السرية ، والجمعيات ذات الطابع العسكري ، أو التي تخالف النظام العام أو تدعو إلى التمييز بين المواطنين بسبب الجنس

أو العقيدة. كما حظر القانون على المنظمات الأهلية ممارسة نشاط سياسي وأي نشاط نقابي، ويمكن أن يكون هذا الحياد السياسي عاملاً إيجابياً في قدرتها على إدارة الحوار حيث سيمكنها من التواصل مع كافة أطراف المجتمع .

التحديات التي تعترض قدرة منظمات المجتمع المدني على الحوار المجتمعي:

(أ) البيئة القانونية :

أهم إشكاليات العمل المدني في مصر هي القوانين المنظمة حيث يستطيع المراقب لعمل منظمات المجتمع المدني في مصر أن يلحظ تغيراً سلبياً ملموساً من أجهزة الدولة حتى صدر القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته المنظمة له الذي أعطى للسلطات الإدارية حق التدخل في شئون الجمعيات وفتح الباب للسيطرة الأمنية عليها ، كما قيد القانون بصورة واضحة حق تلقي الجمعيات لتمويل يعينها على أداء مهامها وبالتالي فإن هذه الأوضاع القانونية والتي لازالت قائمة بعد ثورة يناير تمثل قيداً قوياً يعيق خطى المنظمات المدنية نحو تفعيل الحوار المجتمعي .

(ب) **الصورة الذهنية السلبية لدى المجتمع:** فعلى خلفية ما شهده النصف الأول من عام ٢٠١٢ تفجر ما عرف بقضية التمويل الأجنبي والذي صورتها وسائل الإعلام على أنها قضية جاسوسية قد يتهم فيها البعض بتهمة "الخيانة العظمى. فقد أثرت هذه القضية في الصورة الذهنية للمنظمات لدى قطاع ليس بالقليل من المواطنين وهو ما حد من قدرتها على إدارتها للحوار.

(ج) العلاقات البينية ونقص أطر التعاون الداخلي ورفض الحوار المجتمعي:

حيث تتمثل في طبيعة العلاقات بين المنظمات وبعضها البعض من جهة ، وطبيعة العلاقات والنظم الداخلية في هذه المنظمات من جهة أخرى، فبعد ثور ة ٢٥ يناير ٢٠١١ ظهرت أصوات محسوبة على المنظمات المدنية لتهاجم منظمات أخرى ، بل وجدنا قبل وبعد الثورة منظمات أهلية تتبني مواقف سياسية وتنحاز لمواقف قوى سياسية بعينها متخلية عن نهجها الحيادي فضلاً عن ذلك فإن خبرتها في إدارة حوار تكاد تكون سلبية إذ أن كثير من هذه المنظمات لم تتبنى الحوار كخيار ولم تستجب لدعوات حكومية سابقة للحوار .

المحور الرابع: النتائج العامة: وفى النهاية تستنتج الورقة النقاط التالية:

١- أن التأكيد على الحرية الفردية في عملية الانضمام إلى المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة تعكس الأسس الإيديولوجية للفلسفة الليبرالية والرأسمالية القائمة على تغليب مصلحة الفرد على ما عداها.

٢- أن تنظيمات المجتمع المدني توجد في معظم دول عالمنا المعاصر بغض النظر عن طبيعة نظم الحكم القائمة ولكن وجود هذه التنظيمات من حيث الكم والكيف يختلف باختلاف الظروف البيئية المحيطة التي تتباين بطبيعة الحال من دولة إلى أخرى ومن منطقة إقليمية إلى أخرى.

٣- أنه في ظل ما تتعرض له منظمات المجتمع المدني من عراقيل تعيق تحقيق دور فاعل في مجال الحوار المجتمعي لم تتوقف هذه المنظمات عن حالة الصراع السائدة مع بعضها البعض من جهة و مع الدولة من جهة أخرى.

٤- أن هنالك حاله من عدم الاهتمام بضرورة التشبيك وتوثيق العلاقات بين منظمات المجتمع المدني على الصعيدين الداخلي والخارجي إضافة لذلك أن غالبية المنظمات لم تضع خطة عمل إستراتيجية لتحقيق أهداف محددة وواضحة بدلاً من حاله تبعثر الجهود الذي يلاحظ على أدائها مما يجعل من قيادتها للحوار المجتمعي محاولات مرهونة بالإخفاق والفشل أحياناً.

٥- إن الحوار المجتمعي هو نتاج عقلية جماعية تؤمن بالآخر وجوداً ورأياً وقراراً وتأثيراً. عقلية لا ترضى إلغاء الآخر ولا تسعى للسيطرة عليه فكراً وسلوكاً، عقلية لا تحتكر العلم والمعرفة دون الآخر بل وتسعى لمشاركة الآخر عن طريق تقديره واحترام رأيه ومحاولة فهمه من أجل دوام الصلة معه. وبالتالي فإن للحوار دوراً فاعلاً في ترويض النزاعات وسوء الفهم بين الإفراد وتليين صلابة موقفهم كي يبنوا عقولهم على التسليم بنسبية الآراء وعدم إطلاق المعرفة وقابلية الرأى للمراجعة والتعهد بنبذ الأحكام المسبقة نحو الآخر.

٦- يستهدف الحوار المجتمعي إبراز الجوامع المشتركة بين الطرفين وتعميقها في مختلف المجالات والتأكيد على ضرورة نشر قيم الاعتدال والوسطية والاستعداد لقبول الآخر.

٧- إن النجاح في إدارة أزمة الحوار المجتمعي يستلزم بلورة المنظمات لخططها وبرامجها وفق رؤية تسعى من خلالها لتحقيق وترسيخ مفاهيم تغيير وتطوير المجتمع، وليس فقط تقديم المساعدة والإغاثة فعملها لا يقتصر على ذلك بل يشمل السعي لتغيير المجتمع وتطويره وهذا أساس العملية التنموية التي تشكل جوهر عمل منظمات المجتمع المدني.

٨- ضرورة الحذر من تسطيح فكرة المجتمع المدني وتخفيضها واختزالها إلى جمعيات غير حكومية تهتم بقضايا جزئية وتسعى إلى الحصول على التمويل والتدريب والتشبيك مع الجمعيات المشابهة مما يفضي إلى جعل القوى المحلية فرصة لقوى خارجية تتكفل هذه الأخيرة بإعالتها والإنفاق عليها وتمويلها بغية إفسادها.

٩- إن النجاح في إدارة أزمة الحوار المجتمعي يستلزم من القائمين على هذه المنظمات التأكيد على استقلالية هذه المنظمات وبما يحقق أهدافها في تنشيط الحياة العامة واستعادة المواطنين إلى حقل المشاركة الإيجابية وإلى إرساء مبدأ المواطنة والحقوق المتساوية وسيادة القانون فإنها تعمل في سبيل إطلاق حوار مجتمعي ديمقراطي بين جميع الاتجاهات الفكرية والسياسية وتنشيط المنتديات والندوات والملتقيات الثقافية والدفاع عن الحريات الأساسية ولاسيما حرية الفكر والضمير وحرية الرأي والتعبير.

١٠-إن تبني وتفعيل دور المجتمع المدني يجب أن يأخذ في الحسبان الظروف البيئية المحيطة ومن ثمّ يتوجب التريث في تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية إذا كانت لا تتماشى مع الأوضاع المجتمعية الحالية . فالعديد من الدول النامية أسرعت في تنفيذ مثل هذه الإصلاحات تطوعاً أو تحت ضغوط دولية بالرغم من عدم استعدادها لذلك.

المبحث الخامس: رؤية مقترحة لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في أزمة الحوار المجتمعي :

انطلاقاً من الهدف الذي تسعى إليه الورقة فأن هذه الرؤية تستهدف إيجاد أسس علمية يمكن من خلالها أن تضع أمام المسئولين في هذه المنظمات مقترحاً لتدعيم الحوار وتشكيل الاتجاهات والمعارف نحو تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في الحوار المجتمعي.

أولا: أهداف الرؤية المقترحة:

١- إتاحة الفرص أمام الجمعيات الأهلية والمسئولين الحكوميين للاشتراك في الحوار والتشاور حول قضايا المجتمع ذات الأولوية من خلال الالتزام بقيم المشاركة والمساءلة والشفافية.

٢- تستهدف تشجيع التفاوض الفعال والتعاون لاسيما في مجال تحديد احتياجات واهتمامات وأولويات المجتمع.

٣- توسيع نطاق الفرص المتاحة أمام القاعدة الشعبية للتعبير عن نفسها.

٤- إيجاد قنوات اتصال والوصول إلى قواعد عامة للتعامل بين أطراف المجتمع المختلفة وتوجيه الاستثمارات والفرص لأجل مصلحة المجتمع.

٥- بناء قدرات منظمات المجتمع المدني ودعم دورها في نطاق المجتمع.

٦- تفعيل المجتمع من خلال التعرف على ما به من نقاط للقوة والضعف وتحديد قضايا العمل المدني ذات الأولوية ثم إيجاد الحلول المناسبة لها.

٧- بلورة مثال لعملية التشاور يقوم المجتمع المدني من خلالها بمساعدة القادة والمسئولين على التعرف على ما يجب القيام به لضمان التأثير على عملية الإصلاح وتطوير السياسة العامة.

ثانياً: مسلمات الرؤية المقترحة:

- اعتبار الحوار المجتمعي مسألة جماعية في الدرجة الأولى وبالتالي فإن الجهود الفردية سواء على مستوى منظمات أو فئات بعينها لن تقدم الكثير بل تحتاج إلى تكاتف مشترك.
- الحوار المجتمعي دائماً في حاجة إلى الفكر التوجيهي والإرشادي في كافة مراحله على مستوى التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم.
- مشاركة كافة المنظمات في تنفيذ الرؤية المقترحة ويجب إن تكون المشاركة قائمة على الحس بالمسؤولية والاقتناع بالمشكلة والفهم الصحيح لتنفيذ مسارات العمل.
- أن يتجه الحوار ومهاراته إلى بناء اتجاهات وقيم وسلوكيات فهذا محرك رئيسي في الرؤية المقترحة ولا يكتفي فقط بالمعارف والمعلومات في هذا الجانب دون تأثير في المجتمع.
- إن العالم المتقدم والمتطور اليوم يموج بالأبحاث والدراسات والتجارب ولذا يجب الاستفادة منها لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في الحوار المجتمعي.

ثالثاً: المنطلقات النظرية لإعداد الرؤية المقترحة:

- الإطار النظري الخاص بالمجتمع المدني ودورة في تحقيق الأهداف المجتمعية.
- مراجعة الدراسات والبحوث العلمية ذات العلاقة بالحوار المجتمعي بشكل عام وبدور منظمات المجتمع المدني في الحوار المجتمعي بشكل خاص.
- التجارب العالمية والعربية والمحلية للمؤسسات والهيئات المختلفة التي لديها اهتمام بالحوار وثقافته.

رابعاً: الخصائص العامة للرؤية المقترحة:

- تشمل منظمات المجتمع المدني بكافة أنواعها.
- تهدف إلى تعزيز الحوار المجتمعي لدى منظمات المجتمع المدني.
- تتيح بجانبيها النظري والعملي التطبيقي فرصاً أكبر لمنظمات المجتمع المدني لإجراء الحوار.

– تراعي احتياجات المجتمع وتراعي الفروق الفردية بين افرادة.
– تؤمن بضرورة الحاجة الملحة لإجراء تطوير من خلال تعزيز الحوار ومهاراته.

خامساً: مراحل بناء رؤية الحوار المجتمعي:

تعد هذه المراحل التمهيدية لسير الحوار في غاية الأهمية فهي توضح الملامح الرئيسية دون تحديد تفاصيل قد تكون مقيدة في بعض الأحيان أو قد يكون تحديدها غير ذي جدوى نظراً لاحتمال حدوث التغيير فيها بدرجة كبيرة. وتتلخص مراحل الحوار المجتمعي فيما يلي :

- **مرحلة التهيئة العامة:**

يتم فيها ترسيخ أسس الحوار من خلال تقديم فكرته ومناقشة الهدف منه والمخرجات المتوقعة والموارد المطلوبة وكيفية تدبيرها وتوزيع الأدوار والمسئوليات. وتتضمن (اختيار المجتمع الذي سوف ينفذ به الحوار المجتمعي طبقاً لمعايير أساسية مثل وجود أطراف محلية لديها الاستعداد للحوار والعمل على تنفيذ توصياته ومتابعتها، ويفضل أن يكون به جمعية أهلية تستطيع استضافة الحوار في مراحله الأولى الخ.،عقد اجتماع تحضيري مع ممثلي المجتمع المحلي للتعريف بمفهوم الحوار المجتمعي ومناقشة الخطة المقترحة وتحديد معايير اختيار اللجنة المنظمة، والوقوف على مدى قبولهم لإجراء الحوار) .

- **مرحلة تكوين اللجنة المنظمة:**

باعتبارها المتحدث الرسمي والمحرك الأساسي للحوار المجتمعي ، ولذا يجب أن تكون اللجنة على دراية كاملة بمفاهيم ومهارات وآليات الحوار المجتمعي ومن بينها:
– مفاهيم الحكم الجيد والدعوة والاتصال ومبادئ تيسير الجلسات والتفاوض وفض المنازعات.
– البحث السريع بالمشاركة وكيفية تطبيق تقنياته لجمع وتحليل بيانات المجتمع.
– التخطيط ووضع خطة متكاملة للحوار المجتمعي مع إعداد موازنة مالية.

- **مرحلة الدعوة للحوار المجتمعي:**

حيث يتم توسيع القاعدة الشعبية للحوار بتوجيه الدعوة لجميع الأطراف المعنية المشاركة، ومن الطبيعي أن يختلف أسلوب الدعوة للحوار بناء على عدة اعتبارات تتعلق بطبيعة المجتمع وبصفة عامة يجب أن يتمتع المتحدث بالمصداقية لدى أفراد المجتمع. وعند اختيار ودعوة المشاركين يجب أن يكونوا ممثلين لمختلف المناطق الجغرافية بالمجتمع، ومنظمات المجتمع المدني، وصناع القرار على المستوى المحلي، والفئات الخاصة كالشباب والمرأة، والقادة الشعبيين، ونشطاء المجتمع وذوى النفوذ لتمثيل جميع الأطراف المعنية من أجل تحقيق التواصل الفعال.

- **مرحلة الإعداد لجلسات الحوار المجتمعي:**

- تعيين **مسئول اتصال مجتمعي** لتجهيز المعلومات حول القضايا التي يرغب أطراف الحوار في مناقشتها ويطلق عليها اسم الوصف المجتمعي. ويتم إعداده باستخدام أساليب البحث السريع بالمشاركة. وهذا من شأنه المساعدة في إعلام المجتمع والمشاركين بجوانب القوة والتحديات والمشكلات التي تواجه المجتمع بحيث يمكن تقييمه وتحديد أولوياته واحتياجاته.

- اختيار القيادات من المجتمع المستضيف مع وضع جدول أعمال الجلسة.

- من المهم تعيين مسئول إداري لتقديم الدعم الإداري والتنظيمي اللازم من حيث إرسال خطابات الدعوة وإعداد مكان الحوار، ومستلزمات فترات الراحة، والأجهزة السمعية والبصرية، والأدوات المكتبية، وتسجيل المشاركين، وإعداد وتوزيع بطاقات التعريف...إلخ

- **مرحلة اللقاءات التحضيرية:**

يتم ذلك من خلال تهيئة منظمات المجتمع المدني التي لديها سابق خبرة ناجحة في مجال الحوار المجتمعي لتكون مرشداً ومعلماً لغيرها من المنظمات وذلك بعقد لقاءات شعبية وورش عمل تحضيرية للتعريف بالحوار المجتمعي والهدف منه ودور المجتمع فيه، بالإضافة إلى عرض الوصف المجتمعي ومناقشته. كما تهدف هذه المرحلة أيضاً إلى التأكيد على مشاركة جميع أطراف المجتمع والاتفاق على القواعد العامة للحوار.

- **مرحلة انعقاد جلسات الحوار المجتمعي:**

يتم فيه توسيع نطاق الحوار ليكون أول لقاء مفتوح مع فئات متعددة من المجتمع يتناول:-

- التعريف بالحوار المجتمعي والهدف منه.

- تعريف أطراف الحوار بما تم من إجراءات وتجهيزات.
- توضيح الهدف من الجلسات وبرنامج العمل وما يجب إنجازه.
- تنظيم مجموعات عمل صغيرة لمناقشة القضايا ذات الأولوية .

- **مرحلة استمرارية ومتابعة نتائج الحوار:**

لا ينتهي الحوار المجتمعي بانتهاء المشكلات حيث أنه من المهم متابعة نتائج الحوار لضمان تحقيق التأثير المطلوب والذي يهدف إلى زيادة المشاركة في عملية اتخاذ القرار، وغالباً ما تتبلور الملامح الرئيسية لاستمرارية الحوار من خلال ما يعرضه المشاركون من توجهات

واقتراحات حول ماذا بعد؟ ومن ثم تتشكل لجنة لمتابعة الاقتراحات المطروحة وترجمتها إلى خطة عمل لاستمرارية الحوار. ويجب النظر إلى الحوار المجتمعي كعملية متحركة ومتجددة وتختلف من مجتمع إلى آخر فلا يجب أن ينتهي الحوار بانتهاء هذه اللقاءات.

سادساً: التكنيكات المستخدمة:

- تتمثل في اللقاءات التمهيدية لإعداد وتهيئة المجتمعات ونشر ثقافة الحوار المجتمعي والتوعية باهميتة ودوره في حل المشكلات المجتمعية باعتباره وسيلة للتحسين المستمر، مع استعجال نتائجه خاصة المادية الملموسة منها.

سابعاً: المعوقات التي تتسبب في أزمة الحوار المجتمعي:

- عدم القناعة بالتعددية والاختلاف لان ذلك سيفسد الحوار ويتحول إلى منازعة وشقاق.
- التفاوت في القوى بين أطراف الحوار وهيمنة طرف من الأطراف على مجرياته .
- عدم وصول المعلومات لكل الأطراف بنفس المواصفات.
- عدم وجود قواسم مشتركة بين المتحاورين فنجد كلاً منهما يتحدث في موضوع لا يفهمه الآخر أو انه يتحدث عن أمور لا يستطيع الطرف الآخر استيعابها.
- الشك في جدوى الحوار أو من يدعون إليه .

ثامناً: النتائج المتوقعة من الحوار المجتمعي:

- تمكين المجتمعات من إدارة شئونها ذاتياً.
- إيجاد اتفاق حول أولويات المجتمع وكيفية التعامل معها.
- زيادة معرفة الإفراد بطبيعة وإمكانيات مجتمعهم من خلال الرؤية المتكاملة للمجتمع بتحدياته وموارده وتوجهاته.
- اكتشاف كوادر قيادية وتنميتها من خلال الحوار المجتمعي.
- فتح قنوات تواصل واضحة بين فئات المجتمع .

التوصيات والمقترحات :

١- على منظمات المجتمع المدني أن تدير حوارًا بينياً فيما بين المنظمات وحواراً فيما بين النخب والقيادات بهدف الوقوف على القضايا ذات الأولوية والأهداف التي يجب على ضوئها فتح حوار مجتمعي شامل.

٢- على المنظمات إن تهتم بآلية التشبيك كأداة مهمة لتوسيع قاعدة الحوار المجتمعي.

٣- على المنظمات أن تجتهد في تحسين صورتها الذهنية ومداواة ما لحق بها جراء ما حدث من متغيرات ويمكن إن يتم ذلك عن طريق نشر الرسائل الإعلامية والمطبوعات وتنظيم اللقاءات العامة التي توضح للإفراد حقيقة أهداف المنظمات وحقيقة تمويلها ، وهو ما يجعل من قضية الشفافية في إدارة هذه المنظمات قضية مصيرية.

٤- يجب دعوة منظمات المجتمع المدني إلى مواصلة عملها وتطوير استراتيجياتها ورؤاها للتأثير في عمليّة إصلاح المنظومة المجتمعية واقتراح مشاريع وتصوّرات بديلة.

المراجع المستخدمة في الدراسة

القرآن الكريم .

١- عبد الباقي الهرماسي: **المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية من القرن التاسع عشر إلى اليوم** "دراسة مقارنة" في" **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، لبنان، ١٩ يناير ٢٠٠١، ص ٢٧٠

٢- علي الكنز: **من الإعجاب بالدولة إلى اكتشاف الممارسة الاجتماعية** دراسة في" **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**" ، مرجع سابق، ص٣١٠

٣- إبراهيم عبد المعطى نعيم : **العمل الأهلي التطوعي والعولمة** ، بحث منشور في المؤتمر السنوي الثاني للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية في الفترة من ٢٣-٢٤ إبريل ٢٠٠٠ "**الجمعيات الأهلية وتحديات القرن الحادي والعشرين**"، الجزء الثاني، القاهرة ، ص ٣٦٨

٤- عبد الكريم بكار: **التربية الحوار** (الرياض: مركز الملك عبد العزيز للحوار،٢٠٠٩) ص٣١٧

٥- بليوز الطاهر: **المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد ١٥، ٢٠٠٦، ص ٢٠٧

٦- مدحت محمد أبو النصر : **إدارة منظمات المجتمع المدني** (القاهرة : ايتراك للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٧) ص ص ٧٠-٧١

٧- علي حرب : **العالم ومآزقه" منظم الصدام ولغة التداول**" (المغرب: مركز الثقافي العربي، ط ٢، ٢٠٠٧) **ص ١٧**

٨- سعد الدين إبراهيم: **المجتمع المدني والمؤسسة الدينية والمطلقات في العالم العربي**، جريدة الحياة اللندنية، العدد ١٣٩٨٣، ٢٠٠١/٣/٢٧، ص١٠

٩- ناصر علي الشيخ: **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية بنابلس ، فلسطين ، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٨، ص ٢٥

١٠-موقع البنك الدولي : **بوابة المجتمع المدني http://web.worldbank.org/**

١١-جمال الدين محمد مكرم ابن منظور: **لسان العرب** (بيروت: دار صادر، ج٤، ١٤١٤ هـ، ٢٠٠٣) ص ص ٢١٧- ٢١٨

١٢-أحمد حسين الزيات: **المعجم الوسيط** (بيروت: ج١، د ت) ص ٢٠٤

١٣-خليل عبد المجيد زيادة: **الحوار والمناظرة في القرآن** (بيروت: دار المنار للطباعة والنشر، د ت) ص١٩

١٤-منى إبراهيم اللبودي: **الحوار فنياته واستراتيجياته وأساليب تعليمه** (القاهرة : مكتبة وهبة، ٢٠٠٣، 1423) ص ١٤

١٥-تيسير ألفتياني : **كيف نحاور الآخرين** (بيروت : بيت الأفكار الدولية ،٢٠٠٥) ص٣٨

١٦-عبد الله الصقهان/ محمد الشويعر: **قواعد ومبادئ الحوار الفعال** (الرياض: مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني ، ط٢ ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٦) ص ٧

١٧-عبد الرحمن النحلاوي : **التربية بالحوار** (دمشق: دار الفكر،٢٠٠٤) ص١٣

١٨-أبو الحسن أحمد فارس: **معجم المقاييس في اللغة** (بيروت :دار الفكر،١٤١٨) ص ١٨٩

١٩-عيسى ناصر الدريبي: **الحوار الناجح في ضوء حوارات الأنبياء والرسل** (الرياض : مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، ط1 ،٢٠١٠) ص١٥

٢٠-أبو الحسن أحمد فارس: **مرجع سبق ذكره** ، ص ٩٩٧

٢١-أبو الحسن أحمد فارس: **مرجع سبق ذكره** ص ١٠٠٧

٢٢-ريم خليف الباني: **ثقافة الحوار لدى طالبات المرحلة الثانوية في مدينة الرياض ودورها في تعزيز بعض القيم الخلقية** ، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، الرياض، ١٤٣٠، ٢٠١٠ ، ص ٣٥

٢٣-عنصر العياشي: **ما هو المجتمع المدني؟ "الجزائر أنموذجا"** (الجزائر: جافني، مجلة إنسانيات، العدد ١٣ ، أفريل ٢٠٠١) ص ٦٣

٢٤-عزمي بشارة : **المجتمع المدني دراسة نقدية " مع إشارة للمجتمع المدني العربي"** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية ، أكتوبر ٢٠٠٠) ص ٤٥

25- John Burbidge & el.et: **Citizen Participation and The Rise of Civil Society**, New York, Pact Publications, 1998,pp.17-18

٢٦-زياد علاونة وآخرون: **دليل منظمات المجتمع المدني الأردني لتطوير السياسات الحكومية، دليل مرجعي** (عمان: الأردن ، مؤسسة الأرض والإنسان لدعم التنمية) ص ٤٩

٢٧-أحمد واعظي: **المجتمع الديني والمدني** (لبنان : دار الهادي ، ط١ ، ٢٠٠١) ص ٢٤

٢٨-أحمد شكر الصبيحي: **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠) ص١٨

٢٩-أحمد واعظي: **مرجع سبق ذكره** ، ص٢٨

٣٠-أحمد شكر الصبيحي: **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ٢ ، ٢٠٠٨) ص ٢٠

٣١-عنصر العياشي : **مرجع سبق ذكره**، ص ٦٥

32- Neera Chandhoke: "**The Limits of Global Civil Society**," in Global Civil Society. Edited by Marlies Glasius& et. al. (Oxford: Oxford University Press, 2002, pp.35-53, at pp. 45-47

٣٣-أحمد واعظي: **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٨

٣٤-عبد الباقي الهرماسي: **مرجع سبق ذكره** ، ص ٩٤

٣٥-غازي الصوارني: **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع المدني** (القاهرة : مكتبة جزيرة الورد ، ٢٠١٢) ص٣٣

٣٦-محمد ألغيلاني : **المجتمع المدني "حججه ، مفارقاته ومصادره"** (بيروت : دار الهادي للنشر والطباعة والتوزيع ، ٢٠٠٤) ص.ص ١٨٥-١٨٦

37-Andrew Heywood: **Key Concepts in Politics** (New York: Pal grave, 2000) pp. 17-18.

38-Raymond Duncan, et. al.: **World Politics in the 21st Century** (New York: Pearson, Longman, 2004) p. 7

39-Marlies Glasius & Mary Kaldor: "**The State of Global Civil Society: Before and After September 11**," in Global Civil Society. Edited by: Marlies Glasius, et. al. (Oxford: Oxford University Press, 2002, pp. 3-33,

٤٠-عبد الغفار شكر: **نشأة وتطور المجتمع المدني**، مقالة في الموقع الإلكتروني **www.mowaten.org www.diwanalarab.com**

41-David Held& et. Al,: **The Global Transformations: Politics, Economics and Cultures**, (Cambridge: Polity press, 2000), p59

42-Richard Crockett: "**The End of the Cold War,**" **in The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations,** Edited by: John Baylis& Steve Smith (Oxford: Oxford University Press, 2002) pp. 89-106

43- Amany Abdel Rahman: **civil society exposed" the politics of NGOs in Egypt**", Cairo American university press,cairo,2004,p12

٤٤-أحمد شكر الصبيحي: **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٢

٤٥-بليوز الطاهر: **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ٢٠٧-٢١٢

٤٦-عزمي بشارة: **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ١٤- ١٥

٤٧-أيمن عبد الوهاب : **المجتمع المدني وتحدي الإصلاح** ، مجلة الديمقراطية ، أبريل ٢١٠٢، ص٧٥

٤٨-أيمن عقيل : **المنظمات المدنية في مصر" الواقع والدور المنتظر بعد ثورة ٢٥ يناير** ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر دراسات المجتمع المدني العربي ، القاهرة : ديسمبر ٢٠١٢

٤٩-أحمد زرمان: **الحوار في مرجعيتنا الدينية والثقافية** ، بحث منشور في مؤتمر الحوار مع الذات ، أوراق المؤتمر العلمي الثامن لكلية الآداب والفنون، جامعة فيلادلفيا (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، ٢٨ - ٣٠ يوليو، ٢٠٠٣) ص ١٢٩

٥٠-سعيد إسماعيل علي: **الخطاب التربوي الإسلامي** (الدوحة : سلسلة كتاب الأمة ،٢٠٠٤) ص ٢٠

٥١-عبد العزيز التويجري : **الحوار من أجل التعايش** (القاهرة : دار الشروق، ٢٠٠٢ ص ١٤

٥٢-عبد القادر الشيخلي: **ثقافة الحوار في الإسلام** (الرياض : مؤسسة اليمامة الصحفية ، ط ١،٢٠٠٣) ص.ص ١٢٨- ١٣١

٥٣-محمد فهد الثويني :**كيف أقنع أبنائي ... ؟ بالحوار الناجح** (القاهرة : دار اقرأ، ط ١،١٤٢٤) ص ٥٢

٥٤-فهد ناصر العبودي: **الحوار منهج وسلوك** (الرياض: المملكة العربية السعودية، دار أطلس الخضراء ،٢٠٠٥)

٥٥-يحيى الزمزمي : **الحوار آدابه وضوابطه في ضوء الكتاب والسنة**(عمان: دار العلعالي، ١٤٢٨هـ) ص ١٩٥

٥٦-فيصل محمد الدنيش: **الحوار الاجتماعي من منظور نفسي** (الرياض: مطابع النرجس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥) ص٥٧.

٥٧-احمد عبده عوض : **فقه الحوار في ضوء السنة النبوية** (القاهرة : شركة ألفا للنشر والإنتاج الفني، ٢٠٠٨) ص٥٩

٥٨-إبراهيم الديب: **المحاور المحترف آداب ومهارة** (القاهرة : عالم الكتب، ٢٠٠٥) ص٨٦

٥٩-خالد القرشي: **تربية النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه في ضوء الكتاب والسنة** (عمان : دار العلعالي ، ٢٠٠٣) ص٣٢

٦٠-محمد شمس الدين خوجة: **الحوار آدابه و منطلقاته وتربية الأبناء عليه** (الرياض: مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، ط١ ،٢٠٠٩) ص ص٢٠-٢٥

٦١-عبد الله الصقهان/ محمد الشويعر: **قواعد ومبادئ الحوار الفعال**، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، ط ٢، الرياض،المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٦.

٦٢-إبراهيم عبد الله العبيد :**تعزيز ثقافة الحوار ومهاراته لدى طلاب المرحلة الثانوية**، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، الرياض، ط٢، ٢٠١٠ ، ص ٥٨